

ديمقراطية التعليم.. وتعليم الديمقراطية

د. سرمد زكي الجادر

تعد الجامعة من اهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، اذ يلتقي فيها الشباب من مختلف التوجهات الاجتماعية والفكرية والطبقية، وما تقوم به من تنشئة سياسية

يشكل الى حد كبير المناخ السياسي العام في المجتمع، اذ من خلالها يتدرب الطلبة على الحياة المجتمعية، وعلى القيادة والتشاور والتعاون والتفاهم المتبادل كما تعد الانشطة الطلابية وسيلة تربوية لاستيعاب الاتجاهات التي تدعم المشاركة في مجتمعات ديمقراطية كما ان النظام التعليمي يمثل استجابة لتحديات المجتمع في امكانية المشاركة في العملية الديمقراطية التي توفر اسسها نظرة نقدية تدفع نحو حرية التعبير. من جانب اخر فان الديمقراطية لم تعد مجرد ايديولوجية غربية، فهي جزء راسخ من التراث الانساني وحق من حقوق الانسان وصيغة حكم، فالمبادئ التي تستند عليها تنطبق على مجالات اخرى من مجالات الحياة، اذ تحمل قيم الحرية، العدل، المساواة، العقلانية، الانفتاح، احترام الاخر، المشاركة، الوعي، وتداول السلطة التي بدورها تتوافق الى حد واضح مع اهداف التعليم العالي في البحث والفهم ونقل الثقافة المشتركة، والارشاد في المهارات وترقية قوى التفكير وصولاً لخدمة المجتمع. والديمقراطية تعني توزيع السلطة والحكم على اوسع نطاق ممكن، الامر الذي يتطلب قيادات ومواطنين قادرين على تحمل المسؤولية ويلعب التعليم العالي دوراً حيوياً بل وفريداً، في بعض الحالات، في عملية اعدادهم وتأهيلهم. ان اي مجتمع لا يعد ديمقراطياً بمعنى الكلمة الا اذا كونت المؤسسة التربوية ديمقراطيين حقيقيين، فالتعليم التسلسلي يمكن ان يكون افراداً خاضعين او ناقمين، والتعليم التساهلي يكون افراداً مسؤولين، لهذا يجب ان يركز التعليم - قدر الامكان - على سلطة المشروع الوطني الذي يحقق طموحاته من خلال الاجماع الوطني، ففي النهاية تتطلب الديمقراطية ان يكتسب الطلبة معنى التعاون وقبول الاخر وعدم نفيه، والايمان بان المعرفة والقيم النسبية، ولا قداسة في العلم، وان التعدد في الافكار والاراء امر لازم وضروري لاستمرار الحياة، باختصار هناك اهمية لان يكتسب الطلبة قيماً تناقض الشمولية والاحادية.

-العلاقة الديمقراطية بالتعليم

الربط الوثيق بين الديمقراطية والتعليم العالي يدفعنا الى دمج العديد من مفردات الديمقراطية تحت هذا العنوان (التعليم العالي) ومن هذه المفردات حرية الرأي والتعبير والفكر والكتابة والممارسة بشتى صورها واشكالها وصولاً للنتيجة التي يعبر عنها هذا العنوان الا وهي المجتمع الديمقراطي، المجتمع الذي يقوم على التعددية، والحكومة فيه ليست سوى منظمة واحدة تتفاعل مع منظمات عديدة اخرى مثل الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية التي لا تعتمد في وجودها او في شرعيتها على الحكومة. من هنا فان تلك العلاقة الوثيقة بين التعليم العالي والديمقراطية ترتكز اساساً على الدور الايجابي الذي يؤديه التعليم العالي في دعم التحول الديمقراطي، ومن ثم تعزيز البناء الديمقراطي في اية دولة، وذلك الدور يركز بدوره على جملة امور اهمها:

*ينقل كل مجتمع طباعه الفكرية واعرافه الاجتماعية وثقافته ومثله العليا من جيل الى جيل، وهناك صلة مباشرة بين التعليم والقيم الديمقراطية، في المجتمعات الديمقراطية، تدعم فحوى وممارسة التعليم اعراف

نظام الحكم الديمقراطي.

*ان العملية التعليمية هذه اساسية في اي نظام ديمقراطي لان الديمقراطيات الفعالة هي اشكال ديناميكية متطورة من اشكال الحكم تستلزم استقلالية فكرية لدى المواطنين وتكون فيها فرصة تحقيق تغير اجتماعي وسياسي ايجابي في يد المواطنين.

*لاتمنع أنظمة التعليم في الديمقراطيات دراسة العقائد السياسية او أنظمة الحكم الاخرى، وتشجع الديمقراطيات الطلبة على التوصل الى حجج منطقية معقولة قائمة على اساس البحث الدقيق والفهم الواضح للتاريخ.

*لا بد ان تكون القدرة على الوصول الى النظام المدرسي الذي تديره الحكومة متساوية بالنسبة لجميع المواطنين مهما كانت خلفيتهم الدينية او الاثنية، وبغض النظر عن جنسهم(سواء أكانوا ذكوراً ام اناثاً) الامر الذي يمثل احد اهم صور العدالة التي يسعى النظام الديمقراطي الى تحقيقها، بالاضافة الى تحقيق السلم الاجتماعي، والتوازن في التنشئة القائم على المواطنة.

*ينبغي تعليم المبادئ والممارسات الديمقراطية كي يفهم الناس الفرص المتاحة لهم والمسؤوليات المترتبة عليهم كمواطنين احرار ويقدرونها.

مهام المرحلة والمطلوب

في نظرة مركزة للوضع العراقي يبدو لي ان العراق يواجه ثلاث مهام كبيرة يدعم بعضها البعض:
*انجاز سلام وامن دائمين راسخين.

*انجاز وحدة وطنية.

*انجاز تنمية اقتصادية مستدامة.

واقدر ان مواجهة هذه المهام المترابطة تتطلب بالضرورة تبني الديمقراطية كثقافة ونظام وسلوك اجتماعي وتعليم نوعي يتوفر لأوسع فئات المجتمع.

ومؤسسة التعليم العالي العراقية بوصفها طرفاً محايداً يتمتع بخبرة ومعرفة كبيرتين في الوضع العراقي بإمكانها مواجهة هذه التحديات وانجاز متطلباتها، اذا ما توفرت لها البيئة المناسبة وهو ما خلصت له هذه الورقة ويتمثل بالاتي:

1. حماية الحريات الاكاديمية واعطاؤها ابعادها الواسعة وفقاً للدستور والمواثيق والاعلانات الدولية والعمل على صيانة حرمة الجامعة.

2. تشجيع البحوث المختصة في مجال الديمقراطية واقامة مراكز رصد ومتابعة تتولى توثيق المسار والاداء الديمقراطي.

3. دعوة مؤسسات المجتمع المدني العراقية لتطوير عملها ومشاركة الجامعات في مجال التوعية ونشر مبادئ الديمقراطية ومكافحة المفاهيم المتناقضة معها.

4. تطبيق مفاهيم الديمقراطية بصورة عملية من خلال الممارسة والارتقاء بمستوى الوعي والادراك عند الطلبة وتمكينهم من بناء الذات وحل مشكلاتهم بطريقة منطقية وتفكير سليم.

5. ترسيخ ثقافة الحوار وسلوكياته في المؤسسات التعليمية ليصبح اسلوباً للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا فالحوار يسهم في اثراء المعارف والافكار وانضاج الاراء والنظريات وتقريب وجهات النظر وصولاً لانجاز التقدم.

6. دعم وتشجيع الممارسات الديمقراطية والمشجعة لها، مثل الانتخابات الطلابية التي تعزز شعور الطلبة بأهمية المشاركة السياسية، وتشجعهم على عادة الاقتراع طوال حياتهم، وكذلك تشجيع الصحافة الطلابية للتثقيف حول دور وسائل الاعلام الحر والصحافة المسؤولة .